الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/165
20 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة الحادية والأربعون
جنيف، ١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية

أعده فريق تقييم مستقل مؤلف من:
السيد كارستاين هآربرغ
السيد باتريك كرابي
السيد بوب فيرويذر

ملخص

يوفـــر برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية التدريب والبحث في مجالات تلتقي فيها التجارة والبيئة. وهو يهدف إلى بناء القدرات للتصدي للقضايا ذات الصلة التي يتم التفاوض بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن قضايا التجارة والبيئة ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. والأداة الرئيسية المستخدمة لبناء القدرات هي تنظيم حلقات عمـــل تركز على التوعية والبحث ونشر المعلومات في الميدان. وقد نما برنامج التجارة والبيئة والتنمية، باستثناء برنامج التجارة البيولوجية، نمواً كبيراً خلال الأعوام القليلة الماضية من حيث التمويل والاشتراك. وقد تمثلت الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها بشكل نموذجي في عقد الاجتماعات وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية. ويغطي البرنامج مشاريع عالمية وإقليمية وقطرية فضلاً عن أنشطة التدريب. وتسعى مبادرة التجارة البيولوجية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة من التنوع البيولوجي للأسواق المحلية والتصديرية على السواء. وترتبط ولايتها ارتباطاً وثيقاً بجدول أعمال القرن ٢١ وباتفاقية التنوع البيولوجي.

(A) GE.03-52137 090903 100903

والأنشـــطة مـــثل حلقـــات العمل والحلقات الدراسية، وما إلى ذلك، تعتبر جيدة في حد ذاتها؛ بيد أن بعض المشـــاركين يرى أن الصلة ضعيفة بينها وبين عملهم المباشر. وكثيراً ما تعتبر أعمال المتابعة ضعيفة أيضاً. وقد أحدثت الأنشـــطة بعض الأثر، ولكن الانتشار لم يكن جيداً بالدرجة المرجوة. وإجمالاً، لن يكون هذا الأثر قابلاً للإدامة بدون مـــتابعة ملائمة. وقد واجه كل من الجهات المستفيدة والجهات المانحة صعوبات في الحصول على معلومات عن البرنامج وتفاوتت كذلك مستويات الخدمة المقدمة. ولا بد من تنظيم العمل للتصدي لسلسلة القيمة بأكملها، بدلا من تناول كل نشاط على حدة، كما هو عليه الحال الآن. ويتعاون برنامج التجارة والبيئة والتنمية مع عدد كبير من الشركاء؛ بيد أن تعـــاون بعض المنظمات الأخرى يمكن إدماجه في البرنامج بشكل استراتيجي ومنهجي أكثر. ويستخدم البرنامج أنشطة المشاريع كمؤشرات للإنجاز، بدلاً من استخدام المؤشرات التي يتم وضعها على أساس الأهداف والنتائج المتوقعة.

وإجمـــالاً، فإن للبرنامج أثرا على الجهات المستفيدة، وهذا ما يبرر استمرار وجوده. بيد أنه يمكن تحسين أدائه. ويوصـــي الفـــريق بأن تكون للبرنامج آفاق واستراتيجية للعمل، وأن يضع استراتيجية للاتصال تؤمن سلامة الاتصال بالجهات المستفيدة والجهات المانحة المحتملة منها والموجودة بالفعل؛ وأن يحدد مؤشرات لقياس الأداء؛ وأن ينظم دورات تدريبية داخلية للموظفين؛ وأن يحسّن أعمال المتابعة؛ وأن يهتم بسلسلة القيمة؛ وأن يزيد نطاق انتشاره؛ وأن يخطط كيفية الانسحاب بعد إتمام الأنشطة.

المحتويات

الفصل *الصفحة*

مقدمة ٤

برنامج التجارة والبيئة والتنمية ٤

بناء القدرات الملائم في مجال التجارة والتنمية؟ ٨

التحليل والنتائج ٩

ألف- مدى تحقيق الأنشطة للأهداف ٩

باء- الأثر ١٠

جيم- قابلية الإدامة ١٢

دال- الكفاءة ١٤

هاء- الفعالية ١٥

واو- قضايا أخرى ١٦

التوصيات ١٧

الاستنتاجات ٢٠

مقدمة

١- وافق الأعضاء، في الدورة التاسعة والثلاثين للفرقة العاملة، المعقودة في عام ٢٠٠٢، على إجراء تقييم متعمق لبرنامج التعاون التقني للتجارة والبيئة والتنمية لمناقشته في الدورة التي ستعقدها الفرقة في عام ٢٠٠٣ لتناول أنشطة التعاون التقني. وأُجري هذا التقييم في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وركز على جزأين من البرنامج: الأول هو أنشطة التعاون التقني العادية، أما الثاني فهو مبادرة التجارة البيولوجية. ورغم تشابه البرنامجين من نواح كثيرة، فإنهما يختلفان من حيث مجالات اهتمام وأساليب عمل كل منهما، فضلاً عن أوجه الاختلاف القائمة بينهما في مجال التنظيم.

٢- وأجرى التقييم فريق مكون من ثلاثة أشخاص هم خبير استشاري خارجي وممثلان من البعثات في جنيف على دراية بالولايات والبرامج الحكومية الدولية للأونكتاد. وخضع الفريق في عمله للإرشاد المنهجي الذي قدمته وحدة البرامج والتخطيط والتقييم، التوجيه التنفيذي والإداري. وشمل التقييم القيام بزيارات ميدانية إلى أوغندا وكينيا والهند، وإجراء مقابلات في جنيف مع البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، وإجراء مسح للجهات التي شاركت في أنشطة الأونكتاد في مجالات التجارة والبيئة والتنمية عن طريق استبيان أعد على الشبكة. وراعى التقييم أيضاً الورقات والوثائق التي أعدتها وحدة الأونكتاد المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية. وكان من بينها مشاريع وبحوث ووثائق داخلية، فضلاً عن مواد العرض التي استخدمت في حلقات العمل وما شابهها.

برنامج التجارة والبيئة والتنمية

٣- يوفّر برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية التدريب والبحوث في مجالات تلتقي فيها التجارة والبيئة. وهو يهدف إلى بناء القدرات لتناول القضايا ذات الصلة التي يتم التفاوض بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن قضايا التجارة والبيئة ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. والأداة الرئيسية المستخدمة لبناء القدرات هي تنظيم حلقات عمل تركز على التوعية والبحث ونشر المعلومات في الميدان.

٤- وهناك أربعة مكونات يتم على أساسها توفير التعاون التقني وبناء القدرات في إطار برنامج التجارة والبيئة والتنمية. وهذه المكونات هي: برنامج عمل ما بعد الدوحة لبناء القدرات؛ قوة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات؛ مبادرة التجارة البيولوجية؛ وتغير المناخ[(١)].

٥- وتستمد هذه المكونات ولايتها من المؤتمرات الدولية المختلفة التي يعود تاريخ انعقادها إلى قمة ريو، ويعود أحدثها إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأناط كل من جدول أعمال القرن ٢١ وخطة عمل بانكوك، بوجه خاص، الأونكتاد بولاية تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية. وطلبت خطة عمل بانكوك

أيضاً، التي تمت الموافقة عليها في الأونكتاد العاشر، وضع برنامج واسع النطاق لبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية. وأعاد برنامج عمل بروكسل التأكيد على الأهداف التي تخص أقل البلدان نمواً بالتحديد، كما تم تعـــريفها في جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر قمة ريو+٥، وعلى الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطـــراف، باعتبارها القاعدة الرئيسية لاتخاذ إجراءات تدعم أقل البلدان نمواً. وأعاد إعلان الدوحة التأكيد على الـــتزامات تحقيق التنمية المستدامة وعلى ضرورة تعزيز التعاون التقني. ومؤخراً، أسهم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في قضيتي التجارة والبيئة بإصدار عدة أحكام تقضي بتوفير تمويل إضافي.

برنامج عمل ما بعد الدوحة

٦- عقب اعتماد إعلان الدوحة الوزاري من جانب منظمة التجارة العالمية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، قام الأونكـــتاد بإدراج التجارة والبيئة كنافذة منفصلة للمساعدة التقنية في البرنامج الذي اقترحه وعنوانها "المساعدة التقنية وبناء قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لدعم مشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لما بعد الدوحة"[٢]. والهدف من البرنامج هو دعم البلدان النامية فيما يتعلق بالمفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية، وعمليات التكامل على الصعيد الإقليمي، وبناء القدرات عـــلى التوريد، ووضع سياسات محلية فعالة. وكان الأونكتاد قد اضطلع قبل انعقاد مؤتمر الدوحة بأعمال بشأن المفاوضات التجارية وذلك بالقيام، في جملة أمور، بوضع "جدول أعمال إيجابي"، أتاح لـــه الاضطلاع بعد ذلك بأنشـــطة في مـــيدان التجارة والبيئة بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤخراً مع منظمة التجارة العالمية.

فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد لبناء القدرات

٧- أنشأ الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٠ فرقة عمل لبناء القدرات لتكون بمثابة شكل من أشكال التعاون المنظم. وهدفها هو "تعزيز قدرات البلدان، وبالذات قدرات البلدان النامية والاقتصادات التي تمـــر بمرحلة انتقالية، لمعالجة قضايا التجارة والبيئة والتنمية بفعالية". وتتولى فرقة العمل هذه بناء القدرات بإجراء بحوث تتناول موضوعات بعينها، ودراسات قطرية، وبتنظيم دورات تدريبية، وإجراء حوار بشأن السياسة العامة، وكذلك من خلال الربط الشبكي وتبادل المعلومات. ولديها برنامج خاص لصالح أقل البلدان نمواً للمساعدة في تنفـــيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وأنشئت هذه الفرقة لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢) وتم تمديدها الآن إلى المـــرحلة الثانـــية. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تم الاعتراف بأن المرحلة الثانية لفرقة العمل لبناء القدرات تمثل شراكة من النوع ٢.

مبادرة التجارة البيولوجية

٨- تسعى مبادرة التجارة البيولوجية، التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٩٦، إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة من التنوع البيولوجي للأسواق المحلية والتصديرية على السواء. وترتبط ولايتها ارتباطاً وثيقاً بجدول أعمال القرن ٢١ وباتفاقية التنوع البيولوجي. وتوفر المبادرة المساعدة أساساً في شكل برامج قطرية نفذت جميعها في أمريكا اللاتينية. وتشمل البرامج القطرية إنشاء المؤسسات، وتوفير معلومات عن الأسواق، وإتاحة سبل الحصول على التمويل، وتعزيز الصادرات، وإقامة العلاقات مع المجتمعات المحلية. وتستوفي جميع هذه العناصر معايير الاستدامة.

٩- وتغطي المبادرة أيضاً برامج إقليمية في المنطقة الأندية وبرنامج بورصة الأمازون (Bolsa Amazonia). وأجريت بعض الاتصالات الأولية ووضعت الخطط خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩. بيد أن تنفيذ المشاريع الفعلي لم يبدأ قبل عام ٢٠٠٠. وتنفَّذ مبادرة التجارة البيولوجية حالياً في إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وفنزويلا وكولومبيا. وفي الآونة الأخيرة، بدأ تنفيذها في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية. وبرنامج التجارة البيولوجية هو من ثم برنامج حديث جداً مقارنة مع بقية الأجزاء المكونة لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية.

كيفية تطور البرنامج مع مرور الوقت

١٠- لقد نما برنامج التجارة والبيئة والتنمية، باستثناء برنامج التجارة البيولوجية، نمواً كبيراً خلال الأعوام القليلة الماضية من حيث التمويل والمشاركة (الجدول ١). والأنشطة الرئيسية التي ينفذها هي نموذجياً عقد الاجتماعات وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية. وهو يغطي مشاريع عالمية وإقليمية وقطرية فضلاً عن أنشطة التدريب. ومن عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣، ارتفعت ميزانيته بأكثر من الضعف، وسُجّلت أعلى زيادة بين عام ١٩٩٨ و١٩٩٩ إذ ازداد التمويل بنسبة ناهزت ٧٠ في المائة.

١١- وارتفع عدد المشاركين أيضاً من نحو ٣٦٠ في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ١ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٢.

الجدول ١- التمويل وعدد الأشخاص الذين تلقوا التدريب

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المقدار (بدولارات الولايات المتحدة)	٤٥٠ ٢٦٦	٨٦٤ ٤٤٧	٩٨٨ ٥٢٢	٩٩٣ ٥٢٥	٥١٨ ٥٣٤	٦٣٠ ٦٧١
عدد المشاركين	٣٦١	٥٨٠	٥٦١	٦٠٠	١ ٠١٣	لا ينطبق

١٢- ومعظم المشاريع مشاريع إقليمية بمعنى أنها تغطي أكثر من بلد واحد في نفس المنطقة. ونفذت خمسة أنشطة من هذا النوع في عام ٢٠٠٢.

١٣- ويتم تمويل برنامج التجارة والبيئة والتنمية من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على السواء. والموارد العادية هي أساساً موارد الموظفين (٧ موظفين من الفئة الفنية و٣ موظفين من فئة الخدمات العامة). ويكرس موظف من موظفي الفئة الفنية عمله لبرنامج التجارة البيولوجية، بينما يضطلع الآخرون بمهام مختلفة تشمل الأعمال الحكومية الدولية، علاوة على التعاون التقني. ويقدر أن إنجاز أنشطة التعاون التقني، باستثناء برنامج التجارة البيولوجية، يتطلب في المتوسط ما بين ربع وثلث وقت الموظفين الفنيين.

١٤- وفيما يتعلق ببرنامج التجارة والبيئة والتنمية (باستثناء برنامج التجارة البيولوجية)، فقد خصصت نسبة ١٦ في المائة من إجمالي الأموال الخارجة عن الميزانية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣ للمشاريع القطرية. وفي إطار برنامج التجارة والبيئة والتنمية، شملت المشاريع التي ركزت على بلدان بعينها البلدان الوارد ذكرها في الجدول ٢.

الجدول ٢- الأموال المخصصة للمشاريع القطرية

البلد	**الأموال (بدولارات الولايات المتحدة)**
الهند	٥٢٥ ٠٠٠
فييت نام	١١٦ ٦٥٠
الفلبين	٣٧ ٦٠٠
هايتي	٣٠ ٠٠٠
المجموع	**٧٠٩ ٢٥٠**

١٥- وأنشطة التدريب محدودة بالنسبة لهذا الجزء من برنامج التجارة والبيئة والتنمية. ففي عام ٢٠٠٢، نظمت دورة تدريبية واحدة في بنن لمدة خمسة أيام وغطت وحدات التدريب النموذجية التي استحدثها البرنامج. وتم توفير التدريب أيضاً في حلقات عمل نظمتها اللجان الإقليمية وبرامج أخرى تابعة للأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن

الاطـــلاع عـــلى وحدات التدريب النموذجية على الموقع المخصص للبرنامج على الشبكة. بيد أن المواد الوحيدة المتاحة هي وثائق النصوص وعروض برنامج PowerPoint. ولم تصدر أدوات تعلم إضافية، وليست هناك فرص لإجراء تمرينات أو اختبارات على الخط مباشرة.

١٦- وفيما يتعلق ببرنامج التجارة البيولوجية، تخصص جميع الأموال المرصودة (للمشاريع التي بدأ تنفيذها قبل عام ٢٠٠٢) لفرادى البلدان. ولدى البرنامج موظف واحد دائم. وترد جميع الأموال الأخرى من مصادر خارجة عن الميزانية.

بناء القدرات الملائم في مجال التجارة والتنمية؟

١٧- كانـــت جهود بناء القدرات تركز عادة على بناء المؤسسات أو تقديم المساعدة التقنية، وكان معظمها يقتصر على مؤسسة واحدة أو على عدد قليل من الأفراد. أما الآن، فلبناء قدرات ناجحة وقابلة للإدامة لا بد من إنشاء نظم أو شبكات تتجاوز المؤسسات والحدود وتكون موجهة لتحقيق هدف مشترك. ويتفق ذلك مع التقييم الســـنوي الذي أجري في عام ٢٠٠٢ بشأن جهود الأونكتاد لبناء القدرات (TD/B/WP/155). ولمساعدتنا في تحديد العناصر اللازمة لبناء قدرات ملائمة، قام فريق التقييم، لغرض إجراء التقييم، باستخدام المبادئ التوجيهية الـــتي وضـــعتها مـــنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تورد ستة مبادئ ونهج تساعد في تيسير بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة:

(أ) تنسيق جهود بناء القدرات التجارية؛

(ب) ضمان أن تكون أنشطة بناء القدرات التجارية شاملة في نطاقها ومتكاملة في تنفيذها؛

(ج) تعزيز الانتماء والمشاركة المحليين في جميع أنشطة التعاون الإنمائي ذات الصلة بالتجارة؛

(د) استنباط وتبني نهج تعزز قابلية الإدامة؛

(هـ) تعزيز قدرات الجهات المانحة ذات الصلة بالتجارة؛

(و) الالتزام بتوفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لبذل جهود من أجل إقامة أطر للسياسة التجارية في البلدان النامية[٣].

وقد استخدمنا هذه المبادئ والنهج كنقاط مرجعية.

التحليل والنتائج

ألف- مدى تحقيق الأنشطة للأهداف

١٨- تشير الصلة إلى مدى تحقيق نشاط ما لأهداف وطنية أو إلى مدى اندراجه في هذه الأهداف. وبوجه عام، يمكن أن تكون للبلدان النامية أهداف مشتركة، ولكن الأولويات المحددة في إطار هذه الأهداف يمكن أن تتفاوت من بلد لآخر. ولذلك يجب أن يكون الطلب هو العامل الذي يستحث على القيام بأنشطة التعاون التقني وأن تفي هذه الأنشطة باحتياجات الجهات المستفيدة. ولضمان أن تكون البرامج وافية بالغرض، لا بد من تحديد الأولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي، والأمثل بالتشاور مع جميع أصحاب المصالح.

١٩- والأنشطة الرئيسية التي يتم تنفيذها في إطار البرنامج هي حلقات العمل والحلقات الدراسية. وكان محتوى هذه الأنشطة جيداً في تقدير المشاركين، حسب ما أفادت به الردود التي تم الحصول عليها من المقابلات وتلك التي أسفر عنها المسح الذي أجري[٤]. ومع ذلك، رأى البعض أن الصلة ضعيفة بين حلقات العمل وأعمالهم المباشرة، خاصة فيما يتعلق بأعمال المتابعة التي يمكنهم الاضطلاع بها بالفعل بعد عودتهم إلى مكاتبهم. والحالة التي يحتاج فيها بلد أو تحتاج فيها جهة مشاركة إلى تنفيذ نشاط واضح المعالم وعاجل، مثلا بصدد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي تم النص على وضعه في الفقرات ٣١ و٣٣ و٥١ من إعلان الدوحة، هي الوحيدة التي تنفذ فيها أعمال المتابعة.

٢٠- ويفيد المشاركون بأن أنشطة البرامج وافية بالغرض. بيد أن عجز معظمهم عن الاضطلاع بأية أعمال متابعة إنما يضعف أثر البرنامج. وقد وضع الأونكتاد إجراءات لتنظيم حلقات العمل (انظر المرفق ١ من برنامج الأونكتاد للتعاون التقني). ولضمان استمرار وجاهة البرامج بالنسبة للمشاركين، ينبغي للأونكتاد أن يجري تقييماً يتناول احتياجات المشاركة بمزيد من التعمق لاستكشاف الثغرات في بناء القدرات، بما في ذلك استكشاف الوسائل الكفيلة بتحديد الأهداف المتوخاة من المساعدة تحديداً أفضل وضمان قدرة المشاركين على القيام بأعمال المتابعة.

٢١- ويستند جزء كبير من البحوث التي يجريها الأونكتاد إلى ملخصات الورقات التي يتم تقديمها في حلقات العمل وإلى المناقشات التي تدور فيها. وكثيراً ما يلجأ الأونكتاد إلى الباحثين المحليين أو إلى المؤسسات المحلية لإعداد الورقات وما شابهها لتقديمها في حلقات العمل التي ينظمها. وهذه الورقات - التي هي ملك للأونكتاد - تستخدم بعد ذلك في حالات كثيرة في المنشورات التي يصدرها الأونكتاد، وتتاح على موقع البرنامج على الشبكة. وقليلة هي نسبياً المنشورات التي أصدرها الأونكتاد بشأن هذه القضية وقام منها بالفعل باحثون من البلدان الشريكة بدور قيادي.

باء- الأثر

٢٢- تدل الخبرة المكتسبة من عمليات التقييم المختلفة التي تم القيام بها على أنه يصعب دائماً قياس الأثر، وذلك أساساً بسبب قلة البيانات ذات الصلة. وقد قمنا بتجميع المعلومات التي تلقيناها من عدد من المصادر المختلفة ودرسنا أثر البرنامج باستخدام هذه المعلومات.

٢٣- وتبيَن من المعلومات المرتدة *أن الأنشطة التي نفذت قد خلفت أثراً إلى حد ما*. وهذا ما أوضحته المقابلات التي أجريت في الميدان والمسح الذي تم القيام به. فتفيد الردود التي تم الحصول عليها في إطار المسح بأن أكثر من ٦٠ في المائة[٥] من المجيبين قد أبدوا موافقتهم على أن النشاط ساعد مؤسساتهم في تحسين أدائها لعملها. وبالإضافة إلى ذلك، وافق ٤٧ في المائة من المشاركين على أن أثر برنامج التجارة والبيئة والتنمية ملموس على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك مجموعة كبيرة من المشاركين الذين يرون أن الأنشطة لا تحقق لهم توقعاتهم (١١ في المائة)[٦] أو أنها لا تؤثر على منظماتهم أو بلدانهم التأثير الملموس والمطلوب (١٧ في المائة).

٢٤- والانطباع الذي خرج به الفريق من العمل الذي قام به في عملية التقييم هذه هو أن البرامج تثير *الوعي* بشأن القضايا قيد البحث. فقد أشارت الجهات المستفيدة إلى أن البرنامج يلبي هذه الحاجة. بيد أن فريق التقييم قد ارتأى أن الأونكتاد ليس سوى منظمة من منظمات عديدة توفر هذه الخدمة. ومن الصعب دائماً معرفة ما تحققه مساهمة الأونكتاد من أثر مقارنة مع ما تحققه مساهمة منظمات أخرى. فإزاء هذا العدد الكبير من المنظمات الأخرى التي تغطي قضيتي التجارة والبيئة، من المهم أن يحتفظ الأونكتاد بدور واضح ومميز.

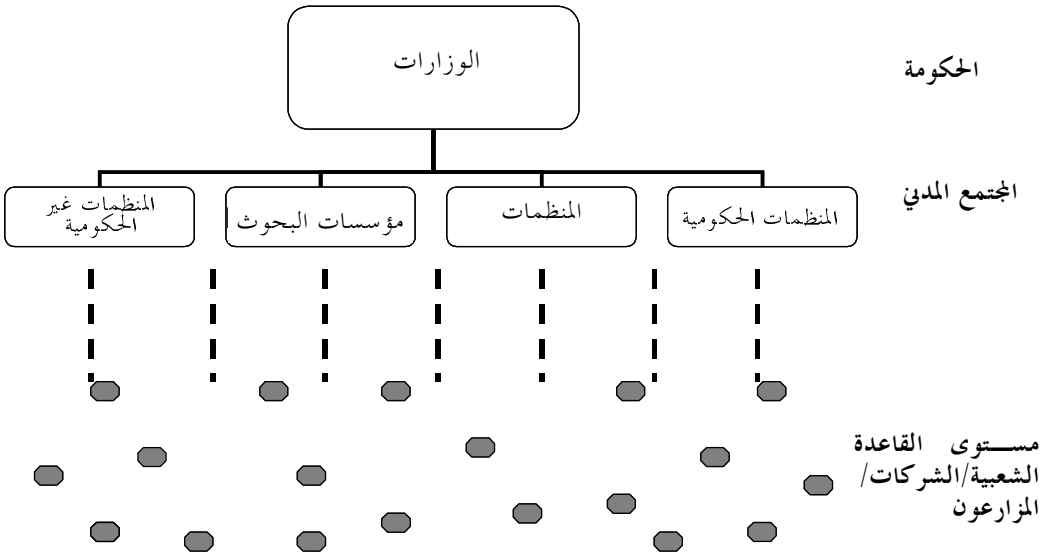
٢٥- وقد تفاوت أثر حلقات العمل في البلدان التي تمت زيارتها. فكان أثرها كبيراً حيثما وجدت أطر مؤسسية ملائمة وأمكن وضع نتائج حلقات العمل موضع التنفيذ الداخلي. وتأخذ هذه النتائج نموذجياً شكل وكالات لإدارة البيئة أو شكل محافل استشارية وطنية. وكان أثرها أعلى أيضاً حيثما تزامن موضوع نشاط ما وتوقيت تنفيذه مع جهد وطني بذل مباشرة بعد ذلك. وارتأى الفريق أيضاً أن أثر حلقات العمل يصل إلى أقصاه في الحالات التي تكون علاقات وثيقة قد أقيمت بين البلد المستفيد والموظفين الأساسيين في إطار برنامج التجارة والبيئة والتنمية. وقالت لنا الجهات المستفيدة إن هناك في نظرها مجالاً لتحسين العلاقات بين برنامج التجارة والبيئة والتنمية وأصحاب المصالح. وينطبق ذلك بشكل خاص على سبل الحصول على المعلومات من مصادر تتعدى ما هو متوافر منها على موقع الشبكة.

٢٦- ولم *يمتد أثر البرنامج* إلى المدى المراد له. والهدفان الرئيسيان المتوخى تحقيقهما من البرامج هما "تيسير التجارة وتعزيزها". وهذا يعني ضمناً أن البرامج يجب أن تستهدف ثلاث دوائر هي: الحكومة والموظفون المسؤولون؛ المجتمع

المـــدني؛ الشركات والمنتجون على مستويات القاعدة الشعبية. وعلمنا أن أثر البرامج يقل كلما زاد الاقتراب من القاعدة الشعبية. وأن الاتصالات أفضل مع المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى).

٢٧- وقـــيل لنا أثناء المقابلات إن أول اتصال يجريه الأونكتاد مع بلد ما هو عموماً مع حكومة هذا البلد التي تمثلها غالباً وزارة التجارة أو وزارة البيئة (انظر الشكل البياني ١ لتكوين فكرة عن العلاقات المفاهيمية فيما بين الشركاء من أجل توسيع نطاق البرامج). ويتسع نطاق التعاون بعد ذلك في البلد الشريك ليشمل مجموعة أوسع مـــن الشـــركاء المعنـــيين بأنشطة بناء القدرات. وعادة ما تلجأ الحكومات الشريكة إلى المنظمات غير الحكومية المتخصصة وإلى مؤسسات البحوث وما إلى ذلك للحصول على المشورة والمساعدة. وهذه الخطوة الثانية مهمة لأن ارتفـــاع معدلات تجدّد الموظفين داخل الوزارات قد يفقد أحياناً عامل الاستمرارية أو الذاكرة المؤسسية، مما قد يعوق بناء القدرات. ويبدو من ثم أن للمجتمع المدني الاتصالات اللازمة لنقل المعلومات ذات الصلة وتوصيلها إلى مستوى القاعدة الشعبية.

الشكل البياني ١- العلاقات القائمة بين الشركاء من أجل توسيع نطاق البرامج



٢٨- ويمكن تقسيم العمل الذي يتم الاضطلاع به داخل نطاق البرامج. أولاً، هناك العمل الذي يرتبط مباشرة بالمفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية. وتشمل هذه المفاوضات، عادة، الوزارات الحكومية المعنية، ويشارك المجتمع المدني في بعض جوانبها. ولكن نادراً ما تشارك الصناعة فيها. ثانياً، هناك العمل الذي لا يغطي المفاوضات. وكمثال جيد على ذلك العمل الجاري تنفيذه لإصدار لوائح استيراد جديدة لبعض الأسواق. ويمكن أن تستند اللوائح الجديدة إلى قواعد منظمة التجارة العالمية، ولكن تنفيذ أية لائحة جديدة لا يشكل في حد ذاته قضـــية للتفاوض. ومثل هذه الحالات المتعلقة بسبل الوصول إلى الأسواق تؤثر عادة على الصناعة؛ بيد أن هناك حـــالات كثيرة قد لا تكون فيها الوزارات في البلد المتضرر على علم بالنتائج المترتبة على ذلك. ويحتمل من ثم

إهمال مصالح الشركات عند تنفيذ هذه اللوائح. وليست هناك آلية تؤمّن بناء قدرات البلدان المتضررة في حالات كهذه.

جيم- قابلية الإدامة

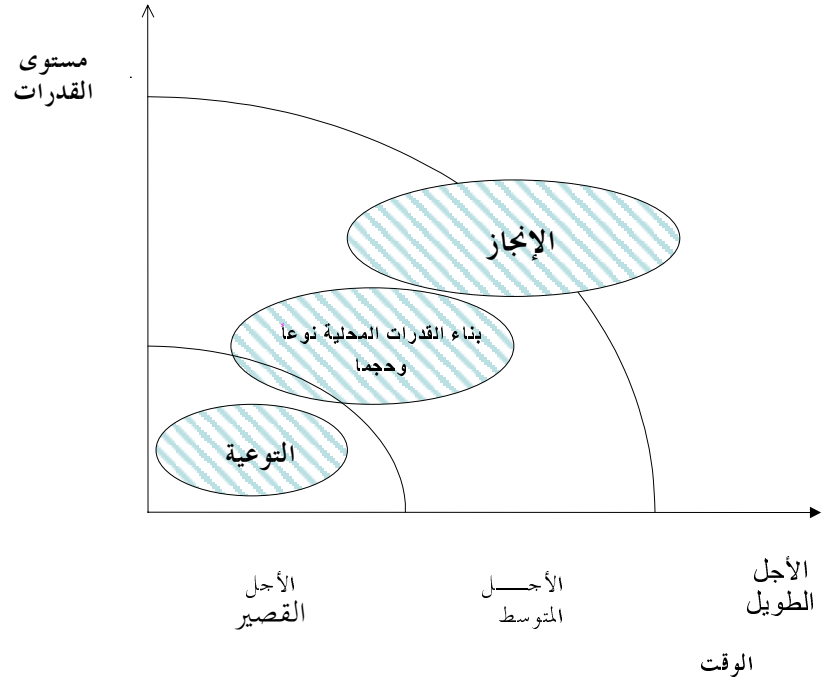
٢٩- المقصود بمفهوم قابلية الإدامة هو تمكن الجهات المستفيدة من تنفيذ نتائج نشاط ما بدون مساعدة متى توقف حصولها على الدعم الأساسي. وهناك شروط مهمة للتوصل إلى ذلك، هي:

- يجب أن يكون قد تم تحديد الثغرات القائمة في مجال بناء القدرات ومعالجتها سلفاً؛
- ينبغي تقدير الاستدامة المالية وتثبيتها لما بعد مرحلة تنفيذ النشاط المعني؛
- ينبغي إضفاء الصبغة المؤسسية على المعارف التي يتم الحصول عليها من النشاط؛
- ينبغي تأمين مشاركة جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة والمتضررين.

٣٠- وقد سبقت الإشارة إلى أن الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار برنامج التجارة والبيئة والتنمية تكون موجهة أساساً لأغراض التوعية. فالتوعية هي عادة نشاط تمهيدي، وهي تشكل من ثم الخطوة الأولى في عملية الشراكة لبناء القدرات. ولذلك، فإنها ليست قابلة للإدامة وليست كافية لبناء القدرات. ولا بد من متابعة نشاط التوعية بأنشطة تعزز القدرة المحلية نوعاً وحجماً لتأسيس أو بناء نظم للتشغيل.

٣١- ولاحظ فريق التقييم أن الاجتماعات/حلقات العمل المخصصة للتجارة والبيئة والتنمية تعقد عادة لمدة يوم أو يومين. فمن أصل ١٨ نشاطاً من هذا النوع تم تنفيذها في عام ٢٠٠٢ في إطار برنامج التجارة والبيئة والتنمية وفرقة العمل المعنية ببناء القدرات، دام ١٢ نشاطاً يومين أو أقل، فيما دام خمسة منها ثلاثة أيام، بينما استغرق نشاط واحد فقط ثلاثة أيام. ومن هذه الأنشطة الـ ١٨، انصب أساساً ١٢ نشاطاً على بناء القدرات، وكان ٤ منها عبارة عن اجتماعات عقدت للتخطيط/تقدير الاحتياجات. ومع أن هذه الأنشطة تمثل في حالات كثيرة مكونات مشاريع أطول أجلاً، فلن يكون أثر البرنامج إجمالا قابلاً للإدامة، ما لم تتابع هذه الأنشطة متابعة ملائمة، لأن هذه الأنشطة في حد ذاتها أنشطة مدتها قصيرة أكثر من اللازم، ولأنها لا تلبي متطلبات المراحل الثلاث اللازمة لبناء القدرات. وكما يبين الشكل البياني ٢ فإن عمليات بناء القدرات على مر الزمن تتألف من مراحل مختلفة.

الشكل البياني ٢ – المراحل الثلاث لبناء القدرات



وقد قسّمنا عملية بناء القدرات إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: التوعية؛
- المرحلة الثانية: التعاون الذي يكّون الإحساس بالانتماء ويعزز الانضمام والمشاركة. وتساعد هذه العملية في بناء القدرات نوعاً وحجماً؛
- المـــرحلة الثالـــثة: وضـــع ما تم تعلمه موضع التنفيذ. ويؤمل في هذه المرحلة أن تكون الجهات المستفيدة قد وصلت إلى مستوى قابل للإدامة يسمح لها بأن تواصل العمل بشكل مستقل وبدون دعم من الخارج.

وقمنا أثناء المسح باختبار المرحلة التي وصل إليها المجيبون. وأعطى هذا الاختبار نتيجة أقل وضوحاً مما أعطته نتيجة المقابلات التي أجريت. فقد وافق خمسة وخمسون في المائة من المجيبين على أن أنشطة الأونكتاد قابلة للإدامة، في حـــين لم توافـــق عـــلى ذلك سوى نسبة ٤ في المائة منهم. ووافق خمسة وخمسون في المائة من المجيبين على أن

المؤسسات التي يعملون لديها والبلدان التي ينتمون إليها هي التي ستتولى تطوير مجال التجارة والتنمية بصرف النظر عن مساهمات الأونكتاد، في حين اختلف معهم في الرأي ٢٥ في المائة.

٣٢- واستنتج فريق التقييم أيضاً أنه لم يتم اللجوء إلى الباحثين المحليين بالقدر الكافي. فحتى في البلدان الأكبر حجماً التي ينفذ فيها برنامج التجارة والبيئة والتنمية عدداً أكبر من الأنشطة نسبياً، لم يُلجأ إلى المؤسسات المحلية إلا مرة واحدة ولم يتم إشراكها في أعمال الربط الشبكي الأخرى أو في المحاولات الأخرى التي بذلت لبناء القدرات البشرية أو المؤسسية. وبعد انعقاد مؤتمر الدوحة، بذلت محاولات من جانب البلدان ذاتها ومن جانب جهات أخرى على السواء، بما فيها الأونكتاد، لإنشاء شبكات تتميز أكثر بطابع الشبكات الرسمية. وينبغي من ثم زيادة اللجوء إلى الباحثين المحليين باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من تعاون برنامج التجارة والبيئة والتنمية مع مؤسسة من المؤسسات.

دال- الكفاءة

٣٣- أبدى عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات دهشتهم إزاء شدة تفاوت مستوى الخدمة التي حصلوا عليها من برنامج التجارة والبيئة والتنمية وإزاء توقف ذلك على الشخص الذي بدأ التعامل معهم. ومع أن بناء علاقات عمل سليمة في أية منظمة يتم بالضرورة مع الزبائن/جهات الاتصال، فقد دهشنا إزاء ضخامة عدد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والذين شعروا بالحاجة للتعليق على هذه النقطة. ورغم صعوبة التوصية باتخاذ إجراءات محددة في هذا الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان أن ينظر برنامج التجارة والبيئة والتنمية في كيفية تحسين اهتمامه بالزبون.

٣٤- وقد أفادت الجهات المستفيدة والجهات المانحة على السواء بأنها واجهت *صعوبات في الحصول على معلومات عن برنامج التجارة والبيئة والتنمية*. وقال معظمها إنه تم توجيهها إلى موقع البرنامج على الشبكة للاطلاع على معلومات تجد فيها رداً على معظم أسئلتها. ويتيح موقع البرنامج على الشبكة معلومات عامة جيدة عن الاجتماعات ووثائق الاجتماعات وغير ذلك من المعلومات والوثائق ذات الصلة بالبرنامج. وقد علمنا أنه تم تحسينها في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها، وبالذات على معلومات أكثر تخصصاً بشأن المشاريع، وخطط المستقبل، وفرص التمويل والاستراتيجية. ويجب أن تكون الشبكة جزءاً واحداً فقط من استراتيجية الاتصال في برنامج التجارة والبيئة والتنمية. ومن المهم أن يؤمّن البرنامج لجميع البلدان إمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمله.

٣٥- وينفذ البرنامج أنشطة تتناول جوانب مختلفة من التجارة والبيئة. على أنه لا يقدم مجموعة موحدة وكاملة من الخدمات للبلدان النامية. ولمسنا من خلال المقابلات التي أجريناها *الحاجة إلى تنظيم عمل البرنامج للتصدي لسلسلة القيمة بأكملها*، بدلاً من تنظيمه على أساس كل نشاط على حدة. فتناول سلسلة القيمة بأكملها وسيلة لدراسة التغيرات التي تطرأ على قيمة المنتج من مرحلة إنتاجه الأولى إلى المرحلة التي يصل فيها إلى المستهلك النهائي. وتزداد الكفاءة بهذه الوسيلة زيادة كبيرة. وقد لا تعادلها الجهود التي تبذل بصدد جزء واحد من الأنشطة (مثل التجارة) ولا تهتم بأجزاء أخرى من سلسلة القيمة (مثل الإنتاج). وثمة مثال ملموس أُبلغنا به هو نشاط لتعزيز الصادرات كان ناجحاً في حد ذاته ولكنه لم يؤمّن إنتاج السلع بقدر كاف. وكانت نتيجة هذا الجهد أن البلد المصدّر - بسبب ضآلة السلع المنتجة - لم يتمكن من تسليم السلع بما يتفق مع ما أثاره نشاط تعزيز الصادرات من توقعات. وقد أحدث هذا التقصير شعوراً بالاستياء بين المستوردين وأثر سلباً على فرص البلد للتصدير في المستقبل.

٣٦- وللبرنامج عدد كبير من شركاء التعاون، من بينهم مركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعدد من منظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، للاقتصار على ذكر بضعة منهم فقط. غير أن هناك منظمات أخرى في المجتمع المدني لديها مصالح كبيرة ومكانة في هذا الميدان، ويشار إليها أيضاً باعتبارها شريكة في التعاون[٧]، ولكنها لا تتعاون تعاوناً كبيراً مع برنامج التجارة والبيئة والتنمية. ويتعاون برنامج التجارة البيولوجية بانتظام مع منظمات مثل أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ وحتى إذا كانت كثافة هذا التعاون ضئيلة (المشاركة في عدد بسيط من حلقات العمل، لكن مع أمل تخطيط المزيد) فإن شركاء التعاون يقدرون قيمة هذا التعاون. وإجمالاً، فإن التعاون مع الشركاء الرئيسيين، وبخاصة منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منسق تنسيقاً جيداً ومتكامل من خلال البرامج والأنشطة المشتركة. أما التعاون القائم مع المجتمع المدني فيمكن إدراجه في البرنامج بشكل أفضل من الناحيتين الاستراتيجية والتنظيمية.

هاء- الفعالية

٣٧- إن السؤال الأساسي الواجب طرحه بشأن الفعالية هو ما إذا كان الهدف المحدد للبرنامج قد تحقق. ويجب أن يكون لكل برنامج هدف محدد واضح وبيِّن. وفي حالات كثيرة، استخدم برنامج التجارة والبيئة والتنمية أنشطة مشاريع كمؤشرات للإنجاز، بدلاً من استخدام المؤشرات التي يتم وضعها على أساس الأهداف. ويصعب بعد ذلك معرفة ما إذا كانت البرامج فعالة أم لا وفقاً للأهداف المحددة.

٣٨- ومن أمثلة هذه الممارسة استخدام ما يتمخض عن مشروع ما من أنشطة - هي عموماً عدد الحلقات الدراسية والورقات المنشورة - كمؤشر لقياس أداء المشروع ونجاحه. وقد أشارت عمليات التقييم والتقارير

السابقة الصادرة عن الأونكتاد إلى هذا العيب في قياس الأداء. فإنتاج الأنشطة يجب أن ألاّ يعتبر بديلاً للفعالية أو مقياساً لها. وقد أظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن هذه الممارسة مقبولة من وجهة نظر الجهات المستفيدة. بيد أن كـــثيراً من الذين أجرينا مقابلات معهم قد أشاروا إلى أن ليست هناك متابعة للأنشطة وأشارت الردود على الاستبيان إلى ذلك أيضاً. ولم يستخدم كثيرون المدخلات المستمدة من حلقات العمل في أي من الأعمال التي قاموا بها بعد ذلك (٣٦ في المائة). وهذا يشير إلى أهمية تحديد المؤشرات لما بعد مرحلة إنتاج أنشطة البرنامج عند بلوغ الأهداف ومتابعتها كما يجب.

٣٩- وأظهر المسح أن الجهات التي شاركت في الأنشطة المختلفة قد مالت إلى ربط مسألة الفعالية بالتوقعات التي أثيرت في بداية الأنشطة. واتضح بجلاء من المقابلات التي أجريت في الميدان أن الجهات المشاركة كانت راضية في معظمها بالنشاط ذاته، ولكن المتابعة كانت أكثر إثارة للاستياء. ويقدم المسح الذي أجري عبر الاستبيان نفس الصـــورة، إذ أفـــاد ٦٦ في المائة من المجيبين بأن توقعاتهم قد تحققت، في حين صرح ٧٨ في المائة بأنهم سيوصون جهات أخرى بهذا النشاط. ويمكن أن توقع أن تكون النسب المئوية أعلى من ذلك بالنسبة للبرنامج.

٤٠- وقد كانت المعلومات المرتدة بشأن برنامج التجارة البيولوجية إيجابية، وليس هناك ما يشير إلى أن البرنامج قد حاد عن مساره. فالبرنامج حديث نسبياً إذ بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٠ وبعد ذلك. وبالتالي، فإن نتائجه وآثاره ليســـت واضـــحة تماماً. وكمثال على ذلك التعاون القائم مع مؤسسات أخرى حيث شدد شركاء التعاون على إمكانيات البرنامج، وعلى أن العمل لا يزال مع ذلك في مرحلته الأولية.

واو- قضايا أخرى

٤١- إن قضية تعميم مراعاة المنظور الجنساني حديثة جداً في البرنامج. لذلك ليست هناك نتائج واضحة فيما يـــتعلق بالأثـــر الذي أحدثه البرنامج على الفوارق في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومع ذلك، نعتقد أن المشاريع التي تستهدف النساء وحدها ليست مشاريع فعالة. وأن أهم جانب لتحسين حالة النساء هو توسيع نطاق البرنامج ليشملهن. ذلك أن النساء هن اللاتي يعملن غالباً في القطاعات المستهدفة ويتبوأن عموماً أدنى الوظائف رتباً. ونتيجة لذلك، سيستفدن أكثر من غيرهن من تحسن الأوضاع وسيعانين كذلك أكثر من غيرهن عند التقصير في رعاية الأفراد على مستوى القاعدة الشعبية.

٤٢- وفريق التقييم لا يرى في البرنامج تركيزاً قوياً وواضحاً على أقل البلدان نمواً. وهذا ليس خطأ بالضرورة لأننا نتوقع أن البلدان الأكثر تقدماً هي التي يمكن أن تستفيد عموماً أكثر من غيرها من بناء القدرات ذات الصلة بالـــتجارة والبيئة. بيد أن ما يشغلنا هو أن اختيار البلدان يتم أحياناً بدون تخطيط. فقد نفذت مثلاً في الهند قدر كبير نسبياً من الأنشطة، ونفذت في فييت نام أنشطة إلى حد ما، وقل نطاق تنفيذ هذه الأنشطة في أفريقيا. وتفيد النتائج التي توصلنا إليها بأن هذا التفاوت قد يرجع إلى اعتبارات فردية، لا إلى اعتبارات استراتيجية (تنظيمية).

التوصيات

(أ) التنظيم

التوصية ١: ينبغي أن يكون لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية تصور واستراتيجية لتناول قضية التعاون التقني.

٤٣- إجمالاً، يفتقر البرنامج إلى *تصور واستراتيجية يوافق عليهما جميع أصحاب المصالح (الأونكتاد والجهات المستفيدة والجهات المانحة)*. فوضع استراتيجية من شأنه أن يساعد في التوفيق بين توقعات الجهات المستفيدة وما يمكن للبرنامج تقديمه في حدود موارد معينة. ويتألف برنامج التعاون التقني الداخل في برنامج التجارة والبيئة والتنمية من أنشطة لا تشكل مجموعة كاملة من الخدمات محددة بارامتراتها بوضوح. وكان البرنامج بذلك ضعيفاً أمام ضغوط الجهات المستفيدة والجهات المانحة على السواء. وهذا ما يتضح بجلاء عند تشغيل البرنامج تشغيلا كاملاً.

التوصية ٢: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية أن يضع استراتيجية للاتصال.

٤٤- الاتصال واحد من أضعف أجزاء البرنامج. وينبغي وضع *استراتيجية للاتصال*. ونعتقد أن هذه الاستراتيجية ستساعد كثيراً في تأمين نفس السبل لكل من اهتم ببرنامج التجارة والبيئة والتنمية للحصول على المعلومات وعلى الموارد التي يتيحها البرنامج.

التوصية ٣: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية أن يضع مؤشرات لقياس أداء مشاريعه.

٤٥- ينبغي وضع مؤشرات أكثر وضوحاً *ومؤشرات يمكن بها قياس* الفعالية. ومن شأن وضع مؤشرات لقياس الأداء أن يحقق فوائد أخرى أيضاً. إذ إن هذه المؤشرات ستحمل المنظمة على التفكير من خلالها وعلى زيادة فهم النتائج المتوقعة. والكلمات المستخدمة لتحديد الأهداف الراهنة هي "تيسير" و"تعزيز" و"دعم" و"مساعدة". ويجب أن تركز مؤشرات الإنجاز تركيزاً أكبر على النتائج المتوقعة.

التوصية ٤: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية تنظيم دورات تدريبية داخلية للنهوض بمستوى موظفي البرنامج

٤٦- ينبغي تحسين التنظيم، مثل النظر في وضع مجموعات تدريبية متكاملة تركز أكثر على الموظفين وتؤمّن يُسر إطلاع جميع الموظفين على الكتيبات المتعلقة بالإجراءات الإدارية. وربما كانت هناك وثائق بشأن الإجراءات الإدارية، ولكن كثيراً من الموظفين قد أفادوا بأنها ليست متاحة دائماً بسهولة. وفي اعتقادنا أن ذلك سيكون له أثر مباشر على الإدارة والكفاءة. وينبغي للفرع أن ينظر أيضاً في اتخاذ إجراءات للنهوض بالأوضاع الداخلية سعياً

لزيادة كفاءة الوحدة. ذلك أن الهدف يجب أن يتمثل في حصول كل زبون على خدمة بنفس الدرجة العالية من الجودة.

التوصية ٥: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية أن يؤمّن تحديد الأهداف المتوخاة من الأنشطة على نحو أفضل وأن يحسن طريقة اختيار المشاركين في حلقات العمل.

٤٧- من أجل ضمان حصول جميع أصحاب المصالح على أقصى فائدة ممكنة مما يخصصونه من وقت ومال، ينبغي لنا اتخاذ إجراءات تكفل حصول المشاركين من البرنامج على أقصى عائد/أثر ممكن وتقليل تبديد جهودهم إلى أقصى حد. وهذا أمر يمكن تحقيقه بالتشديد على جانبين هما: تحديد الأهداف المتوخاة من الأنشطة على نحو أفضل، وتحسين طريقة اختيار المشاركين في حلقات العمل.

(ب) أنشطة المشاريع

التوصية ٦: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية أن يحسّن متابعة المشاريع.

٤٨- تدعو الحاجة إلى تحسين أعمال المتابعة بعد مرحلة التوعية. وهناك خياران في رأينا، هما:

- يمكن للبرنامج النظر في تنفيذ مشاريع متابعة محددة بوضوح بعد الاضطلاع بأنشطة التوعية. وهذا سيتطلب من الأونكتاد تخطيط أنشطة مختلفة نوعاً ما، باعتبار أن لديه خبرة كبيرة في اتخاذ إجراءات لتنظيم حلقات العمل وأنشطة التدريب.

- يمكن للأونكتاد أن يتحمل مسؤولية تسليم المبادرة لمنظمة أخرى تكون قادرة على مواصلة أنشطة التوعية/بناء القدرات. وهذا سيتطلب إدراج أعمال المتابعة في البرنامج في مرحلة التخطيط. ذلك أن هناك في الوقت الحاضر حالات كثيرة تترك فيها الأنشطة بدون متابعة. ولا تثير هذه الحالات شعوراً بالإحباط فحسب بين المشاركين، ولكنها تتنافى أيضاً والمبادئ التوجيهية التي وضعناها بشأن الممارسات الفضلى.

٤٩- وستفيد أيضاً أعمال المتابعة ذات الكلفة المنخفضة (قوائم توزيع البريد المستخدمة لإرسال ما استجد من معلومات، وإرسال معلومات بشأن قضايا تعتبر ذات أهمية) أنشطة التوعية والأنشطة اللاحقة لها. ونعتقد أن أعمال المتابعة ستفيد المشاركين إلى حد كبير. ويجب أن يتسنى كذلك إجراء مسح للمشاركين بعد التدريب لمعرفة مدى التقدم الذي أحرزوه بفضل التدريب أو مدى استخدامهم لما تعلموه منه. ويتم بالفعل تجميع المعلومات

المتعلقة بالاتصال، ولكن هذه المعلومات لا تستخدم. وستقتصر الكلفة الإضافية على دراسة الردود. وفي رأينا أن هذه الكلفة لن تكون أعلى من الكلفة الراهنة لدراسة استمارات التقييم.

التوصية ٧: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية الاهتمام بسلسلة القيمة بأكملها.

٥٠- ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية، عند الإعداد لأي نشاط، أن يحدد بوضوح دوره ومساهمته سلفاً في سلسلة القيمة بأكملها. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في إطار الأنشطة الوطنية أو الأنشطة الإقليمية التي تستهدف قطاعات تتماثل خصائصها وتكون على نفس مستوى التنمية (مثلاً الاستعداد للتصدير).

٥١- ووجدنا أن الأنشطة تنفذ أحياناً بشكل مجزأ في إطار البرامج مما يسفر عن التركيز على جانب واحد فقط من سلسلة القيمة (مثل التركيز على الوصول إلى الأسواق على حساب الإنتاج). ومن المهم من ثم أن ينظر برنامج التجارة والبيئة والتنمية في جميع حلقات سلسلة القيمة ليتأكد من أنه قادر بنفسه على سد أية ثغرة قد تظهر، أو أن هناك منظمات أخرى ملائمة قادرة على ذلك.

التوصية ٨: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية أن يزيد توسيع نطاقه.

٥٢- *ينبغي زيادة توسيع نطاق البرنامج*. ينبغي لأصحاب المصالح المحليين إيجاد قنوات تسمح لهم عملياً بنقل المعلومات المتعلقة ببناء القدرات لتوصيلها إلى المستوى الأساسي (المزارعون، الشركات، إلخ). ويجب أن تكون لدى المنظمات القادرة على القيام بذلك قدرات تقنية على مستوى معين ويجب أن تكون قائمة في المنطقة. وينبغي لجميع أصحاب المصالح النظر في أفضل طريقة يمكن بها تأمين توسيع نطاق برنامج التجارة والبيئة والتنمية في جميع مراحل تنفيذه.

التوصية ٩: ينبغي لبرنامج التجارة والبيئة والتنمية تخطيط كيفية تسليم المشروع بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة.

٥٣- كشفت المقابلات وكشف الاستبيان أن عدداً كبيراً من الأنشطة ينتهي في "اليوم ذاته" ويتوقف بعد ذلك اتصال الجهات المشاركة الرسمي بالأونكتاد. ومن المفيد في رأينا أن تكون جميع الجهات المشاركة في برنامج التجارة والبيئة والتنمية على علم بالمرحلة التي يقترح فيها الأونكتاد تسليم العمل لمؤسسة أخرى أو للسلطات الوطنية. وسيتيح ذلك لجميع أصحاب المصالح معرفة متى يجب أن تكون الجهات المشاركة قادرة على مواصلة العمل بدون مساعدة، بأمل النظر في مرحلة مبكرة في إجراء أعمال المتابعة ذات الصلة.

الاستنتاجات

٥٤- إن للبرنامج بلا شك أثراً على الجهات المستفيدة، وهذا ما يبرر استمرار وجوده. على أنه يمكن تحسين أدائه.

٥٥- وبالتحديد، تبين لنا في ضوء المبادئ والنهج التي تم تحديدها في بداية هذا التقرير بخصوص بناء قدرات ملائمة ذات صلة بالتجارة، أن في البرنامج عدداً من العيوب هي: (أ) قلة المتابعة والتركيز على الأنشطة القصيرة المدة وما يترتب على ذلك من تدنّ في مستوى انتماء ومشاركة الجهات المستفيدة؛ (ب)افتقار الأنشطة إلى تصور واستراتيجية، فضلاً عن ضعف الاتصال، وما يترتب على ذلك من قلة التنسيق؛ (ج) الأنشطة ليست شاملة في نطاقها، بل تنشأ على الأرجح نتيجة للطلب والفرص؛ (د) عدم قابلية أثر عدد من الأنشطة للاستمرار بدون عمليات متابعة ملائمة.

٥٦- ولمعالجة هذه العيوب، أوردنا مجموعة من التوصيات أعلاه. على أن بعضها أهم من غيرها، وهذه التوصيات الأكثر أهمية هي التي تشكل استنتاجاتنا الرئيسية:

القضايا التنظيمية

- نوصي بأن تكون هناك آفاق واستراتيجية عمل لبرنامج البيئة والتجارة والتنمية، فضلاً عن استراتيجية للاتصال تؤمّن وجود اتصالات سليمة بالجهات المستفيدة والجهات المانحة المحتملة منها والموجودة بالفعل.
- نوصي بأن يضع برنامج البيئة والتجارة والتنمية مؤشرات أداء قابلة للقياس.
- نوصي بأن يتطلع برنامج البيئة والتجارة والتنمية إلى معرفة احتياجاته الداخلية في مجال التدريب.

أنشطة المشاريع

- نوصي بأن ينظر برنامج البيئة والتجارة والتنمية في ما هو مطلوب للقيام بأعمال المتابعة.
- نوصي بأن يهتم برنامج البيئة والتجارة والتنمية بسلسلة القيمة.
- نوصي بأن يوسّع برنامج البيئة والتجارة والتنمية نطاقه.
- نوصي بأن يخطط برنامج البيئة والتجارة والتنمية كيفية تسليم المشروع بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة.

الحواشي

(١) لا يشمل هذا التقييم تغير المناخ.

(٢) الوثيقة UNCTAD/RMS/TCS/1، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ "Capacity building and technical cooperation for developing countries, especially LDC, and economies in transition in support of their participation in the WTO Doha work programme".

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ("بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لدعم مشاركتها في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية"). "Guidelines on capacity development for trade in the new global context". ("مبادئ توجيهية بشأن تطوير القدرات في مجال التجارة في السياق العالمي الجديد")، الاجتماع الرفيع المستوى، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، DCD/DAC(2001)5/FINAL.

(٤) يرد المسح في المرفق ("وثائق داعمة"، UNCTAD/EDM/MISC/2003/33).

(٥)- كان الرد على البيان كالآتي: ١ (موافق) أو ٢ (موافق إلى حد ما). يرجى الاطلاع على المرفق للحصول على التفاصيل ("وثائق داعمة"، UNCTAD/EDM/MISC/2003/33).

(٦) النسب المئوية الواردة بين قوسين هي النتائج المستمدة من المسح الذي أجري عن طريق الاستبيان.

(٧) على سبيل المثال المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وشبكة العالم الثالث، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، وجمعية وحدة وائتمان المستهلكين، والصندوق العالمي للطبيعة.

- - - - -